

# حمى بريكست تصل إلى إيطاليا بعد بريطانيا

## «إيطاليكست» حزب سياسي يقود حملة للانفصال عن الاتحاد الأوروبي



يسعى الشعبويون إلى استثمار تأخر التضامن الأوروبي مع إيطاليا، التي تتصدر الدول الأوروبية المتأثرة بجائحة كورونا، في إعادة تدوير دعوات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي والتشكيك في جدوى مؤسساته أسوة ببريطانيا. ولئن قلل القادة الأوروبيون في وقت سابق من شأن هذه الدعوات فإن تأسيس حزب سياسي يرفع شعار الانفصال في روما تزامنا مع أزمة اقتصادية أوروبية حادة قد يقلب المعطيات.

روما - يعكس تأسيس حزب سياسي يهدف إلى انفصال روما عن الاتحاد الأوروبي مدى جدية هذا الطرح ومقبوليته داخل أوساط اجتماعية إيطالية تنامي غضبها من "تقصير" مؤسسات الاتحاد في نجاتها عقب انتشار فيروس كورونا، ما شكك في مبدأ التضامن والعمل الأوروبي المشترك وأجج الغمغمة الانفصالية.

وأعلن عضو في مجلس الشيوخ الإيطالي الخميس تأسيس حزب سياسي يهدف إلى إخراج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد أيام قليلة من حصول روما على حزمة إغاثة من التكتل لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، يصفها الشعبويون بالتاخرة.

وتابع إن "غالبية الإيطاليين لا يريدون الخروج من الاتحاد الأوروبي. فقط حوالي 30 في المئة، ترتفع إلى 40 في المئة في بعض الفترات، يقولون نعم للانسحاب. وترتفع قليلا في المقابل نسب الإيطاليين المؤيدين للانسحاب من منطقة اليورو".

وبينما يخطر الاتحاد في مفاوضات مع بريطانيا للاتفاق على شكل العلاقة المستقبلية بينهما بعد انسحاب لندن رسميا في 31 يناير الماضي، يحذر مراقبون من أن إيطاليا قد تحذو حذو بريطانيا، ما يهدد مستقبل الوحدة الأوروبية.

وأشاروا إلى ضرورة عدم التقليل من شأن تشكل لجنة انفصالية في إيطاليا قد تستثمر الأزمة الاقتصادية الحالية الناتجة عن تداعيات كورونا في مزيد التحشيد لدعواتها التي أصبحت تجد أذنا صاغية داخل الأوساط الإيطالية الأقل تطرفا.

ونبه هؤلاء أيضا إلى الدعم الخارجي الذي تطلعه مثل هذه الأحزاب في نشر أفكارها داخل مجتمعاتها، فالحلفاء (الولايات المتحدة) والأعداء (الصين وروسيا) يدفعون بأشكال مختلفة نحو إضعاف الوحدة الأوروبية

### أول الغيث قطرة

الانهيار أمام مشكلات ما بعد أزمة وباء كورونا.

وركز بوتل على إيطاليا باعتبارها حالة "غير مستقرة على الإطلاق"، متوقعا أن يضطر ثالث أكبر اقتصاد في دول منطقة اليورو إلى التخلف عن سداد الديون (إفلاس)، ما سيؤدي إلى فوضى في الاتحاد الأوروبي.

وأضاف "لا أتصور أن ينمو الاقتصاد الإيطالي بينما إيطاليا مازالت عضوا في مجموعة دول اليورو".

وحسب تقديره فإن "الدين الإيطالي سيمصبح غير قابل للاستمرار، فكيف الخروج من أزمة الديون؟ يمكن توريق الدين وتقديم منح كبيرة، لكن مع عبء ديون بهذا الحجم اضطرت دول إلى إعلان الإفلاس. يمكن لإيطاليا أن تعلن الإفلاس، لكن هل ستفعل ذلك وتظل عضوا في مجموعة دول اليورو؟".

لقضيته كما انثنى على مشروع مناهض آخر للوحدة الأوروبية هو رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

ولا يخفي الرئيس الأميركي دفعه باتجاه تغذية الدعوات المطالبة بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي، حتى أنه القى بثقله السياسي خلف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في معركته الداخلية للانفصال.

وفي المقابل يمثل ارتفاع أعباء الديون في إيطاليا قلقا مرّنا في بروكسل، خاصة مع انخراط روما في مشروع "طريق الحرير" الصيني الذي تعتبره مؤسسات التكتل خطرا على تماسكها ووحدتها.

وفي تصريحات لموقع "بريكست ووتش"، حذر الاقتصادي البريطاني روجر بوتل، رئيس شركة الاستشارات والأبحاث "كابيتال إيكونوميكس"، من أن الاتحاد الأوروبي على وشك

وبعد أن وجد بانون حليفا في جنوب القارة الأوروبية ومعجبا بارائه في شرقها أصبح يتطلع الآن لشمالها لضم أنصار جدد لحملته لتقويض الاتحاد الأوروبي.

وهو يعتقد أن الوقت أصبح مثاليا بعد أن صوت الناخبون في السويد، التي اشتهرت بأنها دولة ليبرالية، بأعداد قياسية لحزب يميني يري إجراء استفتاء على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

ويريد بانون، الذي ساهم في وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إحداث ثورة على مؤسسات الحكم القائمة في أوروبا مماثلة للتحويل الذي شهدته الولايات المتحدة.

وقد ضمن بالفعل تأييد أبرز زعماء إيطاليا المشككين في الوحدة الأوروبية وزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني

في المقام الأول تهديدا لتفكيك مؤسسات التكتل.

وفي وقت سابق تعهد ستيفن بانون، كبير مستشاري البيت الأبيض السابق للشؤون الاستراتيجية، بتوحيد الشعبويين اليمينيين في أوروبا وإسقاط الاتحاد الأوروبي في شكله الحالي.

وأسس بانون مؤسسة "ذا موفمنت" في بروكسل، عرض من خلالها تقديم المساعدة للأحزاب المناهضة لليورو لكي تفوز بانتخابات البرلمان الأوروبي.

وفي مقابلة مع صحيفة "دايلي بيست"، قال بانون إنه أجرى محادثات مع مجموعات يمينية من أعضاء أوروبا على غرار فارج في بريطانيا وأعضاء من التجمع الوطني في فرنسا بزعماء مارين لو بيان وصولا إلى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

## ألمانيا قلقة من تنامي أعداد المهاجرين عبر البلقان

يتجهون نحو مونتينيغرو، وفي بعض الأحيان نحو البوسنة والهرسك، في مساعيهم للوصول إلى الاتحاد الأوروبي. وتقع البانيا على الطريق من اليونان إلى البوسنة وهي واحدة من أفقر الدول والمهاجرين من اليونان عبر البلقان إلى الباني يقدمون سنويا طلبات لجوء في إحدى الدول الأوروبية.

وتواجه البانيا صعوبات في التعامل مع هذه الأعداد المتدفقة خاصة أنها تتشارك مع اليونان في حدود بطول 350 كلم تتصف بطبيعتها الجبلية ومن الصعب السيطرة عليها.



هورست زيهوفر

الهجرة على طريق البلقان الغربي تزداد، ولا بد من إنفاذها

وتشرح نائبة مدير الشرطة الألمانية عايدة هاجنجان أن "طرق البلقان نشطت من جديد" منذ عدة أشهر. وتقول "يبدو جليا" في البانيا أن "ثمة تصاعدا مقارنة بالسنوات الأخيرة بسبب إغلاق طريق البلقان الشمالية التي كانت تمر بجمهورية مقدونيا الشمالية فصربيا ثم المجر".

وحسب الأرقام الرسمية للفترة الممتدة بين نهاية مايو وبداية سبتمبر 2019، جرى اعتراض 2.310 مهاجرين في الأراضي الألمانية، في زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة حيث لم يكونوا سوى 206 في العام 2017 و882 في العام 2018.

فيينا - دعا وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر للقيام بنشطة جديدة من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية ولاسيما على طريق البلقان، وذلك بعد أن توجه عشرات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين من اليونان عبر البلقان إلى غرب أوروبا، حيث لا توجد رقابة ثابتة في منطقة شنغن.

وبمناسبة مؤتمر دول الجوار في العاصمة النمساوية فيينا، حذر زيهوفر من زيادة أعداد اللاجئين، قائلا "الهجرة على طريق البلقان الغربي تزداد، ولا بد من إنهاء الهجرة غير النظامية".

وشدد وزير الداخلية الألماني على ضرورة أن تتعاون الدول الواقعة بمحاذاة الطريق بشكل وثيق في كل المجالات.

وتأتي التحذيرات في وقت يتشاور فيه مسؤولو 18 دولة تتباحث منذ الأربعة أشهر حول كيفية وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكذلك الطريقة التي يمكن من خلالها تعميق التعاون.

وتذكر وزير الداخلية النمساوي كارل نهمر أن المشاورات تتعلق بحماية الحدود ومكافحة تهريب البشر وإعادة الأشخاص الذين ليس لديهم حق في البقاء وكذلك بتسريع إجراءات اللجوء.

وبعد إغلاق "طريق البلقان" الشمالية في بداية 2016 وتعزيز جمهوريات مقدونيا الشمالية وصربيا وكرواتيا وإمكانيات مراقبتها للحدود، تحولت إمكانية الأشخاص الذين ليس لديهم حق في البقاء وذلك بتسريع إجراءات اللجوء.

للمساعدة في سداد الدين المترتب لتمويل خطة الإنعاش، ويطلب جدول زمني ملزم قانونيا لاعتماد موارد جديدة تتضمن دخلا من الكربون وضريبة على القطاع الرقمي.

### البرلمان الأوروبي يرفض المصادقة على موازنة الاتحاد 2021 - 2027 ما لم يتم إدخال تعديلات جذرية عليها

وفي ما يتعلق بمسألة دولة القانون التي كانت موضع تسوية مثيرة للجدل في الاتفاق بين الدول الـ 27، يعرب البرلمان عن "أسفه الشديد لكون المجلس الأوروبي أضعف إلى حد كبير" ريبط تقديم المساعدات الأوروبية لدولة ما باحترامها للقيم الديمقراطية.

ويبدو النواب الأوروبيون في مسودة القرار بالإبقاء على "التخفيضات" في مساهمات خمس دول في الميزانية الأوروبية، لا بل زيادتها.

وسبق أن عارض البرلمان اقتراح المجلس خلال طرح الميزانية السابقة لفترة 2014 - 2020 والتي كانت أول ميزانية تتطلب مصادقة النواب، قبل أن يعود ويوافق عليها في نهاية المطاف. ويحق للبرلمان الأوروبي الموافقة على الميزانية أو رفضها، دون أن يكون بإمكانه تعديلها، غير أنه لا يملك صلاحيات مماثلة بالنسبة لخطة الإنعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد فايروس كورونا المرفقة بها والبالغة قيمتها 750 مليارا.

الاتفاق حول الميزانية "في صيغته الحالية"، ما ينذر بمعركة بين المؤسسات. وحذر البرلمان من أنه "لا يوافق على أمر واقع وهو مستعد للامتناع عن إعطاء موافقته إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مرض".

وأبدى النواب الأوروبيون استعدهم "للشروع فورا في مفاوضات بناءة مع المجلس بغية تحسين الاقتراح".

وتكون المحادثات حول ميزانية الاتحاد على السدوم صعبة، غير أن ما يزيد صعوبتها هذا العام خروج المملكة المتحدة من التكتل، ما يترك نغرة في الميزانية المقبلة قدرها حوالي 70 مليار يورو.

ويطالب النواب بزيادات ولاسيما على صعيد المناخ والقطاع الرقمي والصحة والبحث والشباب (برنامج "إيراسموس" لتبادل الطلاب) والثقافة والبنى التحتية ومراقبة الحدود وصندوق الدفاع الأوروبي.

وحذروا من "خطر المساس بالالتزامات والأولويات" الأوروبية مثل الميثاق الأخضر والاستراتيجية الرقمية، بحسب ما ورد في المسودة المدعومة من كتل الحزب الشعبي الأوروبي (يمين)، و"رينيو يوروب" (تجدد أوروبا، وسطيون وليبراليون)، والاشتراكيين والديمقراطيين، والخضر/التحالف الأوروبي الحر (بيثيون) واليسار المتحد الأوروبي/اليسار الأخضر الشمالي (يسار راديكالي).

ويؤكد البرلمان أنه "لا يصادق" على الميزانية من دون اتفاق حول إصلاح مصادر دخل الاتحاد الأوروبي.

ويشير إلى أن الضريبة على المواد البلاستيكية غير المدورة لن تكون كافية

إلى إنعاش الاقتصاد في ظل الركود التاريخي نتيجة تفشي وباء كوفيد - 19، يتيح رؤية "النور في نهاية النفق". وقالت إن إرفاق الميزانية الأوروبية بخطة الإنعاش يمنح الاتحاد الأوروبي "قوة ضاربة مالية غير مسبوق" قدرها 1800 مليار يورو.

لكنها أضافت أن نقطة الضعف في الاتفاق هي "موازنة هزيلة جدا للاتحاد الأوروبي" قدرها 1074 مليار يورو بالمقارنة مع 1100 مليار يورو اقتراحها المفوضية، مؤكدة أن "هذا أمر يصعب تحمله، وأعرف أن هذا المجلس يشعر كذلك أيضا".

وعبر رئيس البرلمان دايفد ساسولي عن المخاوف ذاتها الأربعماء منتقدا الاقتطاعات المقررة، بعدما طرح البرلمان بالأساس ميزانية قدرها 1300 مليار يورو. وجاء في مسودة قرار أيدته معظم الكتل السياسية أن البرلمان "يعارض"



خلافات أوروبية لا تهدأ